

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (٤١) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

د. حمد محمد المطر

أسامة أحمد المناور

عضو مجلس الأمة  
بدر ناصر الحميدي

فايز غنام الجمهور

شعيب شباب المويزي

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة.  
يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.  
مع إعطائه صفة الاستعجال.

State of Kuwait



دولة الكويت

### اقتراح بقانون

## بتعديل المادة (٤١) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

### (المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٤١) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه النص التالي: "استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد - الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أنه معاق - معاشا تقاعديا يعادل (١٠٠%) من المرتب الكامل بما لا يتجاوز ألفين وسبعمائة وخمسين دينار كويتي إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش (١٠) سنوات، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة."

### (المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت  
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

**المذكرة الايضاحية  
للاقتراح بقانون  
بتعديل المادة (٤١) من القانون رقم (٨)  
لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

لما كان القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مضى عليه أكثر من عشر سنوات ، وكانت الغاية منه هو تخفيف المعاناة عن ذوي الإعاقة ومراعاة ظروفهم، ولأن الموظفين منهم أثبتوا قدرة على التحدي والعطاء ولم يبخلوا يوماً في خدمة وطنهم، ولم تحل بين ممارسة واجباتهم الوظيفية أي ظروف صحية، وأمام كل هذه التحديات كان الرجل والمرأة على حد سواء يقدمون العطاء، وعليه وتقديراً لحرص ذوي الإعاقة على العمل والعطاء الوظيفي رغم تزايد الأعباء الوظيفية وتشعب الظروف الاجتماعية في الحياة اليومية أعد الاقتراح بقانون المرفق لمساواة الرجل مع المرأة في مدة التقاعد بمضي عشر سنوات بدلا من خمسة عشر عاماً.

